

Challenges of Building a Jordanian Knowledge Society

Muwafaq M. Abu hamoud^{1*}, Walid M. Alkhatib²

¹ Department of Development Studies, Faculty of Arts, University of Philadelphia, Amman, Jordan

² Center for Strategic Studies, University of Jordan, Amman, Jordan

Received: 21/5/2021
Revised: 16/6/2022
Accepted: 20/10/2022
Published: 30/10/2023

* Corresponding author:
mabuhammoud@hotmail.com

Citation: Abu hamoud, M. M., & Alkhatib, W. M. (2023). Challenges of Building a Jordanian Knowledge Society. *Dirasat: Human and Social Sciences*, 50(5), 163–182.
<https://doi.org/10.35516/hum.v50i5.6247>



© 2023 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license
<https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>

Abstract

Objectives: The study addressed the challenges of building the Jordanian knowledge society from a student perspective and aims to clarify their perceptions and preconceptions in relation to the building of this society.

Methods: The study adopted the descriptive analytical approach in collecting information and data that interprets, analyzes, and describes the reality and current situation of the subject of study. A random sample, consist of 311 of bachelor students in Philadelphia University, were selected.

Results: The study revealed that the members of the study sample are aware of the concept of a knowledge society in which the society employs knowledge and information to enhance the creative and innovative abilities and skills of individuals. A significant percentage of the study sample does not know that the political system plays the largest role in building a knowledge society, and that the economy is the decisive factor in its construction.

Conclusion: The study recommends building clear national programs, projects, and visions to spread community awareness of the importance of building a knowledge society and its requirements, and the need to activate the real partnership between all national institutions and sectors, supported by real political will, to ensure that the requirements of the knowledge society are met.

Keywords: Society of knowledge, economy of knowledge, knowledge, knowledge gap.

تحديات بناء مجتمع المعرفة الأردني من منظور طلبة جامعة فيلادلفيا

موفق محمد أبو حمود^{1*}، وليد محمد الخطيب²

¹ قسم دراسات التنمية، كلية الآداب والفنون، جامعة فيلادلفيا، عمان، الأردن.

² مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

ملخص

الأهداف: تناولت الدراسة تحديات بناء مجتمع المعرفة الأردني من منظور طلابي، وسعت من خلال إجراءاتها التطبيقية إلى استجلاء مجموعة الإدراكات والتصورات لدى شريحة اجتماعية من الشباب الأردني، تتمثل في الشباب الجامعي، حول بناء مجتمع المعرفة ومفهومه والتحديات التي تحول دونه، والاقتراحات التي يقدمونها لتطوير ذلك المجتمع وبناءه معرفيًا وتنمويًا، ليكون ذا دور فاعل في تحقيق العدالة والتنمية المستدامة.

المنهجية: اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في جمع المعلومات والبيانات التي تفسر وتحلل وتصف الواقع والوضع الراهن لموضوع الدراسة، في محاولة لفهم الحاضر لتوجيه المستقبل نوعًا ما، أي لتأكيد أهمية بناء مجتمع المعرفة. جرى اختيار عينة عشوائية تتكون من 311 طالب بكالوريوس من جامعة فيلادلفيا.

النتائج: كشفت الدراسة عن إدراك أفراد عينة الدراسة لمفهوم مجتمع المعرفة المتمثل في أنه المجتمع الذي يوظف المعرفة والمعلومة لتعزيز القدرات والمهارات الإبداعية والابتكارية لدى الأفراد، وأن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة لا يعلمون أن النظام السياسي يلعب الدور الأكبر في بناء مجتمع المعرفة، وأن الاقتصاد يمثل العامل الحاسم في بنائه.

التوصيات: في ضوء نتائج الدراسة، توصي الدراسة ببناء برامج ومشروعات ورؤى وطنية واضحة لنشر الوعي المجتمعي بأهمية بناء مجتمع المعرفة ومتطلبات التحول إليه، وضرورة تفعيل الشراكة الحقيقية بين جميع المؤسسات والقطاعات الوطنية، مدعومة بإرادة سياسية حقيقية لضمان تلبية متطلبات مجتمع المعرفة.

الكلمات الدالة: مجتمع المعرفة، اقتصاد المعرفة، المعرفة، الفجوة المعرفية.

مقدمة

بات من المعلوم أن القرن الحادي والعشرين هو عصر المعرفة والمعلومات، وتطور وسائل الاتصال والتكنولوجيا، والأجهزة التقنية الحديثة. فالناس يعيشون اليوم في مجتمعات منفتحة على بعضها البعض، في شبكة تواصل معرفية جعلت من العالم قرية صغيرة، وأثرت في جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها، وفرضت على مجتمعاتنا العربية تحدياً كبيراً (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003).

وقد شخص تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول لعام 2002 الذي جاء بعنوان "خلق فرص للأجيال القادمة"، المعوقات والنواقص التي تقف عائقاً أمام تحقيق التنمية الإنسانية في البلدان العربية بثلاث مشكلات هي: نقص اكتساب المعرفة، ونقص الحريات، ونقص تمكين النساء (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002). ويرى التقرير الثاني للتنمية الإنسانية العربية للعام 2003 الذي جاء بعنوان "نحو إقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية"، أن المعرفة هي حجر الأساس في التنمية الإنسانية، فهي أداة لتوسيع خيارات البشر ومهاراتهم وقدراتهم وفرصهم، والتغلب على الحرمان المادي، وبناء مجتمعات مزدهرة (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003).

ويعتمد مجتمع المعرفة في بنائه وتطوره وازدهاره على وجود إرادة سياسية حقيقية محفزة ومشجعة للعلم والمعرفة، وإطلاق حريات الرأي والتعبير وضمانها، وعلى طبيعة التنشئة الاجتماعية والواقع الاجتماعي، ودور وسائل الإعلام، والتعليم والبحث والتطوير العلمي والتقني، والبُنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، وغيرها من أدوات بناء مجتمع المعرفة.

إن التحديات التي يطرحها مجتمع المعرفة على الدول العربية، لا ينبغي اختزالها في مجرد السعي نحو تحديث مجالي التعليم والبحث العلمي، على الرغم من أهميتهما، بل تتخطاهما إلى إعادة تنظيم حياة الأفراد وقطاعات المجتمع ككل: الاقتصاد، والسياسة، والثقافة، والاجتماع وغيرها، وتطويرها باستمرار، لتعبر عن مركزية العلم والتكنولوجيا وتطبيقاتهما الفعلية في الحياة المعاصرة، وبما يعنيه ذلك من ربط مؤسسي بين مبادئ حرية تداول المعلومات والشفافية والمسؤولية والحاسبة والنقد الذاتي، وبين أولوية التطوير المستمر لقطاعات المجتمع الحيوية. جوهر الأمر إذاً، هو التعامل مع مجتمع المعرفة كمنظومة كاملة نشطة ومرنة لا تقتصر على الجامعات ومراكز الأبحاث، بل تطل الـاقتصاد والسياسة والثقافة والخدمات العامة وغيرها (حمزاوي، 2018).

ولم يعد مجتمع المعرفة ترفاً علمياً تقنياً خالصاً، وإنما هو حاجة مجتمعية حيوية إلى حياة الإنسان المعاصر في مجتمع عصري متفاعل مع نفسه، ومع العالم من حوله، في شتى العلاقات والتفاعلات. وأكثر ما يحتاجه المجتمع اليوم هو تنظيمه المعرفي المتطور الذي يبرز في الأزمات والكوارث والتهديدات. ويحتاج المجتمع المعاصر إلى قوته المعرفية التقنية تماماً كما يحتاج إلى قوته الثقافية النشطة لتجاوز المشكلات والمخاطر والتحديات التي تواجهه. وإذا لم يكن للمجتمع الحي ريادة تقنية، فإنه يمكن أن تبرز ريادة ثقافية.

منذ أن أصدر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تقريره الثاني للتنمية الإنسانية العربية بعنوان "نحو بناء مجتمع المعرفة في البلدان العربية" (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003)، انطلقت من الجامعات ومراكز البحث العلمي العربية دراسات بحثية قليلة، تأخذ مجتمع المعرفة إشكالية لها، بالتركيز على مكون أو أكثر من مقوماته ومستلزماته وتحدياته الرئيسية (التعليم، تكنولوجيا المعلومات، الاتصال والإعلام، البحث العلمي والتطوير التقني، والابتكار... الخ)، وبدرجات متفاوتة من التركيز التنموي.

كشف هذا التقرير التقييمي الرائد لحال المعرفة العربية عدداً من الجوانب والإشكالات ومظاهر الخلل المعرفية والعلمية السائدة في البلاد العربية من خلال العديد من العناوين الفرعية، والموضوعات المهمة التي استعرضت مفهوم المعرفة وحالتها وإنتاجها وقياسها، وسياقها التنظيمي والمجتمعي والسياسي، وذلك من خلال كم واسع من الأرقام والبيانات المرتبطة بالمعرفة. كما توصل التقرير إلى صياغة رؤية استراتيجية لإقامة مجتمع المعرفة في البلاد العربية، تتلخص في: إطلاق الحريات، وتعميم التعليم الراقي، وتوظيف العلم، وتأسيس نمط إنتاج معرفي.

ولعل أهم الدراسات التي اهتمت بموضوع بناء مجتمع المعرفة ما يأتي:

1. دراسة مي العبدالله (2007)، بعنوان "مستلزمات البنية الاجتماعية والاقتصادية لإقامة مجتمع المعرفة في الوطن العربي"، وقد هدفت إلى بيان أهمية وجود المعرفة في المجتمعات الحديثة، حيث أثرت تكنولوجيا الاتصالات الحديثة في الفكر والنشاط الإنساني. كما بينت الدراسة مؤشرات البنية الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية في الوطن العربي، ومتطلبات إقامة مجتمع المعرفة، وخلصت إلى ضرورة النهوض باللغة العربية، وإغناء التنوع الثقافي داخل مجتمعاتنا.

2. تقرير المعرفة العربي للعام 2009، بعنوان "نحو تواصل معرفي منتج"، حيث جاء ثمره جهد مشترك بين المكتب الإقليمي للدول العربية، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، وقد تناول بالبحث والتحليل أحوال المعرفة في الوطن العربي بأبعادها كافة، مستعرضاً كذلك ما تم إحرازه في المجالات المرتبطة بالمعرفة التي تشمل مجالات التعليم، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبحث والإبداع. وخلص التقرير إلى بلورة خطة تحدد الخطوط العريضة للعمل المطلوب، حتى تتمكن المنطقة العربية من الانخراط في مجتمع المعرفة، الذي تتسارع وتيرة عولته. ويكتسب التقرير شرعيته من الحاجة إلى تعرّف الأداء المعرفي في المنطقة العربية، وواقع هذا الأداء في زمن زادت فيه أهمية المعرفة، وتنما

دورها في تحقيق المكاسب المتعددة بكل ما تفتحه من آفاق في مختلف مجالات الحياة.

3. دراسة سميح مسعود (2009)، بعنوان "تحديات التنمية العربية"، وقد ركزت على محصلة الدروس المستفادة من تجارب التنمية العربية خلال العقود الخمسة الماضية، بهدف التوصل إلى استنتاجات من شأنها أن تساعد في تفهم حصاد إنجازاتها المتحققة وضآلته، وتلمس معوقاتهما وتحدياتهما، وإحباطات المسار التنموي العربي بوجه عام. وألقت الدراسة الضوء على بعض التحديات الكبيرة التي تواجه التنمية العربية، ومن أهمها: معضلة النمو السكاني، وضعف اكتساب المعرفة، وانتشار البطالة وندرة الموارد الغذائية والمائية.
4. دراسة منال صبيحي شناعة، ومحمد حسن الطراونة (2012)، بعنوان "رؤية تربوية مقترحة لسمات التعليم الجامعي المستقبلي في الجامعات الأردنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة"، حيث قدمت اقتراحاً لرؤية تربوية لسمات التعليم الخاص المستقبلي في الجامعات الأردنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، من خلال الكشف عن درجة مواءمة التعليم الجامعي الحالي في الجامعات الأردنية لمتطلبات مجتمع المعرفة.
5. دراسة بويحيوي صبرينة (2014)، بعنوان "المعالم الأساسية لمجتمع المعرفة في ظل التنمية المستدامة"، وقد تناولت مفاهيم مجتمع المعرفة والتنمية المستدامة التي شاع استعمالها في الدوائر والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وما تتطلبه من اتخاذ التدابير والإجراءات التي من شأنها تمكين المجتمعات في تحقيق تنمية مستدامة في ظل تداعيات الانفجار المعرفي والتطور التكنولوجي، وما لها من تأثيرات في تغير سلوك الأفراد والمجتمعات.
6. دراسة فرحات أحمد (2017)، بعنوان "الشباب العربي والتحديات الراهنة التي تواجهه لبناء مجتمع المعرفة"، حيث خلصت إلى عدد من النتائج أبرزها، أن على الإدارة العربية تقديم رؤية استراتيجية لمتطلبات إقامة مجتمع المعرفة لتوسيع خيارات الشباب العربي وقدراتهم والارتقاء بأوضاعهم. ويلاحظ أن هذه الدراسات لم تتناول مجتمع المعرفة كأحد تحديات التنمية العربية بصورة مباشرة ومتخصصة، ومن هنا تكتسب الدراسة الحالية مشروعيتها بالتركيز على القوة التنموية التأثيرية المتوقعة لمجتمع المعرفة على ازدهار الدولة الأردنية، وترقية حياة الإنسان والمجتمع الأردني كما يراها الشباب الأردني، الذين يعول عليهم، في المقام الأول، وهم الذين تقع على عاتقهم مهمة بناء هذا المجتمع المعرفي المنشود وتطويره. كما تمتاز دراستنا هذه عن الدراسات السابقة بوصفها تأتي في أثناء ما يشهده العالم من تداعيات جائحة كورونا، وتحاول قياس مدى نضوج وعي الطالب الجامعي بمفهوم مجتمع المعرفة وأدواته وتحدياته، لتمكينه من توسيع معارفه وتفعيل قدراته لبناء مجتمع المعرفة. ويأمل الباحث أن تسهم هذه الدراسة في بيان أهمية بناء مجتمع المعرفة للنهوض بمجتمعاتنا العربية، وفي مجالات الحياة كافة، وأن تكون نتائج هذه الدراسة رصيداً إضافياً إلى البحوث والدراسات السابقة، ومعيناً لمخططي السياسات العلمية والتربوية والاجتماعية والثقافية الأردنية، في رسم سياسات معرفية تقنية أكثر حداثة وعقلانية.

مشكلة الدراسة

ما زال المجتمع الأردني يشهد وطأة جائحة كورونا شأنه شأن مجتمعات العالم كافة، هذا المجتمع قد أظهر انضباطاً وصبراً والتزاماً لا مثيل له في مواجهة هذه الجائحة الوبائية. وما كان لهذا الموقف الأردني النشط ليعم وينتشر، دون وجود مخزون ثقافي مجتمعي تنموي وفير، يغذي أفرادهم بمجموعة من القيم الإيجابية مثل التضحية والتكافل والإيثار الداعمة لإرادته المجتمعية على الصمود والإنجاز والإصرار. وقد وجد المجتمع الأردني في رأس ماله الاجتماعي الثقافي قوة تنموية بديلة داعمة مساندة، لكنه يظل بحاجة إلى رأس مال تنموي معرفي موطن من العلم والتكنولوجيا والمعلومات.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا تنمية إنسانية نوعية قابلة للحياة، دون إنسان مبتكر خلاق منتج لها، ومجتمع مستجيب نشط، حاضن لها، مشجع على اكتسابها وتوظيفها لخدمته، ودولة تنموية جادة في تطبيقها وتعميمها في شتى تفاصيل سياساتها وممارساتها. يعالج موضوع دراستنا تحدياً من أبرز تحديات التنمية العربية، وهو تحدي بناء مجتمع المعرفة. فالمعرفة تُعدّ وسيلة من الوسائل المهمة لتوسيع مهارات الناس وقدراتهم وفرصهم وخياراتهم، ولتحسين وضعهم المعيشي، وبالمعرفة تمتلك المجتمعات أدوات التقدم والنجاح والازدهار. لذلك تكمن مشكلة الدراسة في تناولها لموضوع مجتمع المعرفة للكشف عن أبرز التحديات التي يواجهها في الوقت الراهن، لتأكيد ضرورة التعامل معها بكل جدية من قبل فئات المجتمع كافة. كما تدور إشكالية الدراسة أيضاً حول مدى معرفة أفراد عينة الدراسة لمفهوم مجتمع المعرفة وأدواته وتحدياته.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من الاعتراف المتزايد اليوم بأن المعرفة (خاصة المعرفة العلمية التقنية) هي أداة لتوسيع خيارات البشر وقدراتهم، وللتغلب على الحرمان المادي، ولبناء المجتمعات المزدهرة في القرن الحادي والعشرين. وتزداد أهمية الدراسة الميدانية بوصفها تقييماً لحال المعرفة في المجتمع الأردني من حيث ثقل حجم التحديات والمخاطر والمستجدات الاقتصادية والسياسية، والمجتمعية والثقافية، والعلمية والتعليمية.. الخ، التي يشهدها (أو يتوقعها بعقلانية) كل من الإنسان والمجتمع والدولة، وكلها

تستوجب أولوية الحضور لا الغياب لهذه القوة المعرفية الحاسمة. لذلك تحاول دراستنا زيادة وعي الطالب الجامعي بوجه خاص، والقارئ العربي بوجه عام بأهمية مجتمع المعرفة، ودوره الكبير في نهضة المجتمعات وتطورها وازدهارها.

وتكتسب الدراسة أيضاً أهمية إضافية، نتيجة ما يشهده المجتمع الأردني من تأثيرات وتداعيات جائحة كورونا. إذ يذهب كثير من محلي السياسة والاقتصاد والاجتماع، إلى أن الإنسان والدول والمجتمعات لن تكون ما بعد كورونا مثلما كانت قبلها. وتتفاوت توقعات هذه التحليلات في حساب حجم المخاطر والتهديدات، أو حجم الأضرار والخسائر من جهة، وحساب حجم المنافع والفوائد من جهة أخرى. لذلك تحاول دراستنا إلقاء الضوء على التحديات التي تواجه قيام مجتمع المعرفة، لرصد نقاط الضعف، واقتراح بعض التوصيات والحلول التي من شأنها تجاوز هذه التحديات.

وفي ضوء موقف الدولة والمجتمع والمواطن، يذهب الخبراء التنمويون إلى أن جائحة كورونا يمكن أن تقدّم للأردن فرصة نادرة في شراكة تنموية حقيقية، تسهم في تطوير التعليم والأعمال والأسواق. ويمكنها أن تقدم للمؤسسات ولشركات المال والأعمال والاستثمار فرصة أكثر ندرة في أخذ مفهوم المسؤولية المجتمعية مأخذاً تنموياً جدياً. كما يمكنها أن تسرع من تحريك المجتمع والدولة والمؤسسات معاً لتحقيق نجاحات مهمة في بناء قدرات الإنسان الأردني وتطويرها، واستثمار طاقاته الفعلية والممكنة، في مشروع وطني طموح، للتنمية والنهضة العصرية، متكامل الأبعاد والأهداف.

أهداف الدراسة

تهتم هذه الدراسة باستطلاع واقع مجتمع المعرفة العربي الأردني، واستشراف مستقبله برؤية الشباب الجامعي الأردني، وتهدف الدراسة الميدانية إلى ثلاثة أهداف رئيسية:

1. كشف الإدراكات والتصورات التي يحملها الشباب الجامعي نحو مفهوم مجتمع المعرفة، ومساائل ذات الصلة.
 2. تعرّف أبرز التحديات التي تواجه مجتمع المعرفة الأردني.
 3. الوقوف على جدية الحلول والاقتراحات التي يقدمها الشباب الجامعي، ومدى صلتها في الإسهام في بناء مجتمع المعرفة في مجتمعه وتطويره.
- وتأمل الدراسة أن تؤسس، بتراكم البحوث والدراسات في هذا المجال التنموي العصري، خطوة في تكوين، "ثقافة مجتمعية معرفية" لدى مجتمع الشباب وتطويرها، تغذي المعرفة التقنية، وتتغذى منها، ابتكاراً وتطويراً وتطبيقاً، لتعم في المجتمع الأردني وتنتشر.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في جمع المعلومات والبيانات التي تفسر وتحلل وتصف الواقع والوضع الراهن لموضوع الدراسة، في محاولة لفهم الحاضر لتوجيه المستقبل نوعاً ما، أي لتأكيد أهمية بناء مجتمع المعرفة، وللوصول إلى بعض النتائج والتوصيات الموضوعية والواقعية التي من شأنها تطوير واقع مجتمع المعرفة وتحسينه، وللكشف عن آراء أفراد عينة الدراسة ومواقفهم وتصوراتهم تجاه موضوع الدراسة.

فرضيات | تساؤلات الدراسة

تنطلق الدراسة من الفرضية الأساسية الآتية:

1. لا توجد فروقات إحصائية في إدراك أفراد عينة الدراسة ووعيهم نحو مفهوم مجتمع المعرفة، وتحدياته تبعاً لمتغيرات: الجنس، العمر، الكلية، السنة الدراسية، المستوى التعليمي للأبوين، الدخل الشهري للأسرة، مكان إقامة الأسرة.
- وتمتد الدراسة لإجابة مجموعة مترابطة من التساؤلات ذات الصلة ببناء مجتمع المعرفة الأردني وتطويره وتأثيره، كما ترسم في المنظور الشبابي الطلابي الأردني، ولعل أهم أسئلتها ما يأتي:

1. ما مدى معرفة أفراد عينة الدراسة بمفهوم مجتمع المعرفة وأدواته؟
2. ما أبرز التحديات التي تواجه مجتمع المعرفة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟
3. ما الحلول المقترحة التي من شأنها تعزيز قيام مجتمع المعرفة؟
4. هل هناك فروقات ذات دلالة إحصائية لدى أفراد عينة الدراسة نحو بناء مجتمع المعرفة وفقاً للمتغيرات الشخصية مثل: الجنس، الدخل الشهري للأسرة، المستوى التعليمي للأبوين، العمر، الكلية، السنة الدراسية؟

1- الإطار النظري:

يُعدّ مجتمع المعرفة من الموضوعات البيئية متداخلة التخصصات والاهتمامات والتطبيقات. تتداخل فيه علوم السياسة والاقتصاد، الاجتماع والثقافة، الاتصال والمعلومات. وفي حين تختزن المجتمعات العربية الإسلامية تراثاً معرفياً علمياً اجتماعياً وفيراً، ممتداً إلى شتى تفاصيل حياتها الإنسانية وعلاقاتها الاجتماعية (الجنحاني، 2000)، فإنه من الصعب اليوم رؤية أن هذا التراث المعرفي العلمي، رغم صلته وأصلته، لا يزال يشكل لهم

مرجعية علمية تقنية عملية، ويمكن توظيفه أو تطبيقه بصورة حديثة، لأن مجتمع المعرفة الحديث هو ظاهرة حديثة فعلاً، تقف وراء تطوره وامتداده قوة الرأسمالية الغربية، التي تشكل اليوم، بفعل العولمة، ذراعها القوي المتحرك، عالمنا الحديث كله.

وقد اختلف بعض علماء التنظير الاجتماعي والاقتصادي الكلاسيكي في تتبع جذور هذه القوة والامتداد والسيطرة الرأسمالية العالمية. ففي حين كان كارل ماركس (Karl Marx) قد رأى، من جهة، أن القوة الدينامية المحركة للتغيير الاجتماعي الثقافي التقني في المجتمعات الرأسمالية الحديثة، هي التحولات الاقتصادية التي تُعدّ جزءاً لا يتجزأ من نظام الإنتاج الرأسمالي، الذي يقتضي من الشركات والمؤسسات الاقتصادية أن تنتج السلع والخدمات بأقل كلفة وبأعلى درجة ممكنة من الكفاءة، واستمرار الابتكار التقني والتنافس الإنتاجي النوعي (غدنز، 2005، تيزني، 2000، ساري، 2013)، فإن ماكس فيبر (Max Weber) كان قد رأى، من جهة أخرى، أن الرأسمالية، بعدّها نظاماً متميزاً لتنظيم المشروع الاقتصادي، هي القوة المتحركة المتقدمة دائماً بفعل تقدمها العلمي الحديث ومعرفتها التقنية الفنية، بقدرة فائقة على تنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وفق مبادئ الكفاءة التي تضمنها البيروقراطية العقلانية (غدنز، 2005).

وفي حين تهاوى اليوم النظريات الكلاسيكية الكبرى، وتبرز نظريات ما بعد الحداثة التي ترى، بمجملها، العالم الحديث عالماً معولماً للعلم والتقانة للاتصال والتواصل، للتعدد والتنوع (السيد، 2000، تيزني، 2000، عبيدالله، 2000).

ومن أبرز المنظرين الحداثيين مانويل كاستلز (Manuel Castells) السوسيولوجي الأسباني، الذي يرى أن الطابع الرأسمالي هو المسيطر على الاقتصاد الحديث المعولم الذي يتميز بظهور "مجتمع الشبكات" و"اقتصاد الشبكات المؤتمت"، بالاعتماد على التواصل والترابط الناجمين عن ثورة الاتصالات العالمية (غدنز، 2005، عبدصادق، 2019). ورأى كاستلز أن الطابع الرأسمالي هو المسيطر على الاقتصاد الجديد في ظل مجتمع المعرفة والمعلومات الذي يعتمد على الترابط والتشابك والتواصل الناجم عن ثورة الاتصالات الحديثة (عبدصادق، 2019).

وبالرغم من أن هذه المنظورات ما بعد الحداثية ترى العالم الحديث المعولم "عالمًا منفصلاً" يصعب السيطرة على مجرياته وتطوراتها، يتشكل ويعاد تشكيله باستمرار، فإنها لا تملك إلا أن ترد الاعتبار إلى الإنسان، بالنظر إليه والتعامل معه بعدّه ذاتاً Subject فاعلة، وليس مجرد موضوع Object منفعل. بالاعتراف بالإنسان المبدع الخلاق الذي هو ليس مجرد صنعة مجتمعه، وإنما هو صانع مجتمعه، بوعي ومسؤولية. والإنسان نفسه هو المتحرك النشط الذي يعيد صياغة مجتمعه وثقافته المجتمعية ويوجهها (ساري، 2013).

وضمن هذه المنظورات الحديثة المتداخلة، تتزاحم في موضوع مجتمع المعرفة مفاهيم نظرية متداخلة أيضاً، ومن هذه المفاهيم الرئيسية التي تقتضي التعريف والتأطير النظري المنهجي في هذا الموضوع المتشابك نظرياً وتطبيقياً ما يأتي:

- المعرفة (Knowledge): تشير إلى مجموعة من الأفكار والآراء والمفاهيم والتصورات الفكرية التي تكونت لدى الإنسان، نتيجة محاولاته المتكررة لفهم الظواهر الموجودة في بيئته المحيطة، وتفاعله معها (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003). والمعرفة هي الإدراك والوعي وفهم الحقائق عن طريق العقل المجرد أو بطريقة اكتساب المعلومات بإجراء تجربة وتفسير النتائج التجريبية أو تفسير خبر، أو من خلال التأمل في طبيعة الأشياء وتأمل النفس أو من خلال الاطلاع على تجارب الآخرين وقراءة استنتاجاتهم، إن المعرفة مرتبطة بالبدئية والبحث لاكتشاف المجهول وتطوير الذات والتقنيات (وكيبديا. <https://ar.wikipedia.org/wiki/معرفة>).

- مجتمع المعرفة (Knowledge Society): يعرّف تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 مجتمع المعرفة تعريفاً تنموي المضمون، وسيلة وغاية، بأنه "ذلك المجتمع الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي، الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة، وصولاً إلى الارتقاء بالحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003). ويعرفه بعض الباحثين بأنه "المجتمع الذي تتدفق فيه المعارف والمعلومات بسهولة ويسر ودون عوائق وصعوبات، بحيث يمكن الوصول إليها بطريقة سريعة، وبوسائل متعددة، ودون متاعب وتكاليف مجهدة وباهظة، وتكون متاحة للجميع (العبدالله، 2007).

ويرى بعضهم أنه المجتمع الذي تتوفر فيه مستويات عليا من البحث والتنمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو مجتمع الثورة الرقمية التي أسهمت في تغيير العلاقات في دول العالم كافة، وخاصة المتطورة، حيث أصبحت المعرفة سمة ومقياساً لمعنى القوة والتفوق في صياغة أنماط الحياة، وتشكيل القيم، فضلاً عن مضاعفة سرعة التحولات العلمية والإبداعية والتراكم المعرفي (أحمد، 2008).

- اقتصاد المعرفة (Knowledge Economy): هو الاقتصاد القائم على المعرفة، حيث تحقق المعرفة الجزء الأكبر من القيمة المضافة، ومن الممكن تعرّف اقتصاد المعرفة بمقارنة أنواع الاقتصاد الأخرى مثل: الاقتصاد الصناعي القائم على أساس رأس المال واليد العاملة، والاقتصاد الزراعي القائم على الأرض والمزارعين. إن تحقيق التقدم والتطور الاقتصادي أصبح مرتبطاً أشد الارتباط بالمعرفة العلمية والتكنولوجية (مجلس البحث العلمي في جامعة الملك عبدالعزيز في جدة، 1425هـ، فرجاني، 2014).

- الابتكار (Innovation): هو القدرة على رؤية علاقات جديدة وإنتاج أفكار غير معتادة، والبعد عن الشكل التقليدي في التفكير (أحمد، 2017). والابتكار هو القدرة على إدارة المعرفة على نحو خلاق، استجابة لمتطلبات الأسواق وحاجات المجتمعات، أو بعبارة أخرى قدرة المجتمع على توظيف رأس

- المال المعرفي في إنتاج المعرفة والتقنيات، وتوظيفها في عملية النمو الاقتصادي، والتنمية الإنسانية (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003).
- الفجوة المعرفية (Knowledge Gap): هي تلك الهوة الهائلة التي تفصل بين من يملك المعرفة وأدوات استغلالها ومن لا يملكها، أي بين الدول المتقدمة والدول النامية (الجوهري، 2013). ويتم قياس الفجوة المعرفية بمدى الإنفاق على التعليم والبحث العلمي والتنمية والبنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات. إن الزيادة المطردة في الفجوة المعرفية بين مجموعة الدول النامية والفقيرة، ومجموعة الدول الصناعية والغنية، تؤدي إلى زيادة الفجوة التنموية والاقتصادية، ما يعدُّ إحدى التحديات التي تواجه الدول النامية في تحوُّلها إلى مجتمع المعرفة (أحمد، 2013).
- الفجوة الرقمية (Digital Gap): يتضمن مفهوم الفجوة الرقمية عدم القدرة على النفاذ إلى مصادر المعرفة واستيعابها، وتوظيف هذه المعرفة في توليد معرفة جديدة في ضوء توافر البنية التحتية لهذه الدورة المعرفية (علي، 2005). واتساع الفجوة الرقمية يرجع إلى العديد من العوامل والأسباب، منها: سرعة التقدم العلمي والتكنولوجي في مجالي المعدات (Hardware) والبرمجيات (Software)، والمناخ السياسي وعدم توفر الاستقرار السياسي، وقلة الموارد المالية، وطبيعة التكنولوجيا نفسها (أحمد، 2008).

2. الإطار التطبيقي للدراسة

1-2 منهجية الدراسة وإجراءاتها

عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من (311) طالبًا وطالبة من جامعة فيلادلفيا الأردنية الخاصة، وقد اختيرت هذه العينة بطريقة عشوائية، وللطلبة من مختلف التخصصات العلمية والمستويات الدراسية. وتم اختيار مسابقات متطلبات الجامعة الإلزامية والاختيارية التي يدرسها طلبة الجامعة من مختلف التخصصات والمستويات الدراسية. وهذه المسابقات هي: التربية الوطنية، العلوم العسكرية، مهارات اللغة العربية 101+102، مهارات اللغة الإنجليزية 101+102، مقدمة في علم النفس، الفكر والحضارة الإنسانية، مهارات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، حقوق الإنسان. وقد وزعت الاستبانات على الطلبة المشاركين من خلال تصميم برنامج إلكتروني باستخدام برنامج (SurveyGizmo) خلال الفترة (من 4/4 إلى 2021/4/8) ومن خلال هذا البرنامج، وضعت قواعد تدقيق ومراقبة إلكترونية، حيث يضمن البرنامج عدم السماح لأي شخص من المشاركة في الاستبيان لأكثر من مرة واحدة. وبعد الانتهاء من عملية جمع البيانات تم تدقيقها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من عينة عشوائية من طلبة البكالوريوس في جامعة فيلادلفيا الأردنية على اختلاف تخصصاتهم ومستوياتهم الدراسية ذكورًا وإناثًا، المنتظمين بالدراسة، والمسجلين خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 2020-2021، والبالغ عددهم حوالي 4500 طالب وطالبة.

أداة الدراسة

جُمعت البيانات والمعلومات اللازمة لموضوع الدراسة عن طريق الاستبانة، بعدد الأداة والأسلوب الأكثر ملائمة وكفاءة وحيادية في مثل هذا النوع من الدراسات الميدانية. وجُهزت الاستبانة في شهر آذار 2021، وفُرغت البيانات وحُللت النتائج بواسطة استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

تكونت أداة الدراسة (الاستبانة) من ثلاثة محاور، إضافة إلى البيانات الأساسية أو الشخصية لعينة الدراسة، وتشمل متغيرات مثل: العمر، الجنس، المستوى الدراسي، الكلية، الدخل الشهري للأسرة، مكان الإقامة وغيرها.

المحور الأول: يشمل (12) متغيرًا أو فقرة، تقيس مدى إدراك أفراد عينة الدراسة ووعيهم بمفهوم مجتمع المعرفة وأهدافه وأدواته.

المحور الثاني: يشمل (12) متغيرًا أو فقرة، تقيس مواقف أفراد عينة الدراسة واتجاهاتهم نحو تحديات بناء مجتمع المعرفة.

المحور الثالث: يشمل (5) متغيرات أو فقرات تقيس تصورات أفراد عينة الدراسة واقتراحاتهم لبناء مجتمع المعرفة.

وقد اعتمدت الإجابات عن مقياس ثلاثي لتحديد أوزانها على النحو الآتي: 1- أوافق 2- محايد / لا أعلم 3- غير موافق. واستنادًا إلى ذلك سيتم التعامل مع قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة، لتفسير البيانات وعلى النحو التالي: 1- 1.66 أوافق، 1.67-2.23 محايد/ لا أعلم، 2.24-3 غير موافق.

صدق أداة الدراسة

ارتكز التحقق من صدق أداة الدراسة على عرضها على (8) من الباحثين الأكاديميين من ذوي الخبرة والاختصاص في مجالات: العلوم السياسية، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، ودراسات التنمية، واللغة العربية، لإبداء الرأي حول صياغة الفقرات وملأمتها، حيث أخذت الملاحظات المقدمة من المحكمين، فحُذفت بعض الفقرات، وعُدلت صياغة بعضها الآخر. كما تم التحقق من ثبات أداة الدراسة ومحاورها عن طريق قياس مدى الاتساق

الداخلي بأسلوب كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، حيث دلت النتائج على درجة عالية من الاتساق الداخلي لفقرات كل محور وللاداة كلها، إذ بلغت قيمة كرونباخ ألفا الكلية لمجاور الدراسة الرئيسية الثلاثة (0.82) وهي قيمة عالية مقارنة بالحد الأدنى المقبول في هذه الدراسة وهو (0.05%)، كما أنها مناسبة لأغراض البحث وأهدافه.

2-2 تحليل النتائج

يهدف استخراج النتائج، اعتمدت الدراسة على الأساليب الإحصائية الوصفية والتحليلية التالية: مقياس الإحصاء الوصفي، وذلك لعرض خصائص عينة الدراسة اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية (Frequencies and Percentages)، ومقاييس الإحصاء التحليلي التي تشمل المتوسطات الحسابية (Means) والانحرافات المعيارية (Standard Deviation)، وترتيبها في المحور حسب وجهة نظر المشاركين في عينة الدراسة. واختبار (T.test)، وتحليل التباين الأحادي (One Way Anova).

1-2-2 الوصف العام لخصائص عينة الدراسة:

الجدول (1): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب البيانات الأساسية

النسبة %	العدد	
43.4%	135	أنثى
56.6%	176	ذكر
46.6%	145	20-22 سنة
34.4%	107	23-25 سنة
6.4%	20	26 سنة فأكثر
12.5%	39	أقل من 20 سنة
32.5%	101	الأدب والفنون
13.5%	42	الأعمال
3.5%	11	التمريض
2.6%	8	الحقوق
15.4%	48	الصيدلة
7.1%	22	العلوم
20.6%	64	الهندسة
4.8%	15	تكنولوجيا المعلومات
19.6%	61	سنة أولى
26.4%	82	سنة ثالثة
16.4%	51	سنة ثانية
12.9%	40	سنة خامسة فأكثر
24.8%	77	سنة رابعة
18.0%	56	1000 دينار فأكثر
18.0%	56	أقل من 350
23.2%	72	من 351 إلى أقل من 500
23.2%	72	من 501 إلى أقل من 750
17.7%	55	من 751 إلى أقل من 1000
17.7%	55	أقل من ثانوي
35.0%	109	بكالوريوس
19.0%	59	ثانوي
18.3%	57	دبلوم
10.0%	31	دراسات عليا
14.1%	44	أقل من ثانوي
27.0%	84	بكالوريوس

النسبة %	العدد	
32.5%	101	ثانوي
23.2%	72	دبلوم
3.2%	10	دراسات عليا
0.3%	1	بادية
14.1%	44	قرية
6.1%	19	مخيم
79.4%	247	مدينة
100.0%	311	المجموع

مكان إقامة الأسرة

يتضح من خلال الجدول أن عدد الذكور يفوق عدد الإناث، حيث شكل الذكور ما نسبته (56.6%) من مجموع أفراد عينة الدراسة، مقارنة بالإناث اللواتي شكلن ما نسبته (43.4%) من مجموع أفراد عينة الدراسة. وهذه النتيجة منطقية لكون عدد الطلبة الذكور في جامعة فيلادلفيا أعلى من عدد الطالبات الإناث.

كما تشير نتائج الجدول إلى أن الطلبة من الفئة العمرية (20-22) سنة كانوا أكثر أفراد عينة الدراسة، تلاهم الطلبة من الفئة العمرية (23-25) سنة، وجاء في المرتبة التالية الطلبة من الفئة العمرية (أقل من 20 سنة)، وأخيراً الطلبة من الفئة العمرية 26 سنة فأكثر.

وبينت النتائج أن (32.5%) من عينة الدراسة يدرسون في كلية الآداب والفنون، مقابل (20.6%) يدرسون في كلية الهندسة، و(15.4%) من طلبة كلية الصيدلة وطالباتها و(13.5%) يدرسون في كلية الأعمال، و(7.1%) يدرسون في كلية العلوم، لتهمط النسبة إلى (4.8%) ممن يدرسون في كلية تكنولوجيا المعلومات، و(2.6%) من طلبة كلية الحقوق وطالباتها.

كما أظهرت نتائج الجدول أن عدد الطلبة الذين يسكنون المدينة يفوق نظراءهم من سكان القرى والبادية والمخيمات، حيث شكل الطلبة سكان المدينة ما نسبته (79.4%) من مجموع الطلبة المبحوثين، مقابل (14.1%) من سكان القرية، و(6.1%) من سكان المخيمات، و(0.3%) من سكان البادية.

وتظهر بيانات الجدول توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث السنة الدراسية، وتشير إلى أن ما نسبته (26.4%) هم من طلبة السنة الثالثة، و(24.8%) من طلبة السنة الرابعة، ثم (19.6%) من طلبة السنة الأولى، و(16.4%) من طلبة السنة الثانية، و(12.9%) من طلبة سنة خامسة فأكثر. ويشير الجدول إلى أن ما نسبته (23.2%) من عينة الدراسة يتراوح دخلهم من 351 إلى أقل من 500 دينار، وهي النسبة المئوية نفسها للذين يتراوح دخل أسرهم الشهرية من 501 إلى أقل من 750 ديناراً. وأن (18%) من العينة يزيد دخلهم على 1000 دينار، وهي النسبة المئوية نفسها للذين يقل دخلهم عن 350 ديناراً، وشكل الذين تتراوح دخولهم الشهرية ما بين 751 إلى أقل من 1000 دينار (17.7%) من عينة الدراسة.

وكانت النسبة الأكبر من آباء أفراد عينة الدراسة من حملة الشهادة الجامعية الأولى (بكالوريوس)، إذ بلغت نسبتهم (35%)، تليهم نسبة حملة الثانوية العامة (التوجيهي) والبالغة (19%)، ومن ثم نسبة حملة الدبلوم، ومن ثم حملة مؤهل أقل من توجيهي، وأخيراً حملة الدراسات العليا. وجاءت النسبة الأكبر من أمهات أفراد عينة الدراسة من حملة التوجيهي والبالغة (32.5%)، تليها نسبة حملة الشهادة الجامعية الأولى (بكالوريوس)، إذ بلغت (27%)، تليها نسبة حملة الدبلوم، ومن ثم حملة مؤهل أقل من توجيهي، وأخيراً حملة الدراسات العليا.

الجدول (2): المصدر الأهم لعينة الدراسة في تكوين المعرفة والمعلومات

النسبة %	التكرار	مصدر تكوين المعرفة والمعلومات
11.25%	35	الأهل والاصدقاء
46.3%	144	الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي
6.43%	20	البحث العلمي
23.2	72	الجامعة
9.324%	29	الصحف والكتب المحلية
2.25%	7	القنوات الفضائية العربية والأجنبية
1.2%	4	القنوات الفضائية المحلية
100%	311	المجموع

تظهر بيانات الجدول أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة (46.3%) يحصلون على المعرفة والمعلومات من خلال الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، ومن ثم من خلال الجامعة بنسبة (23.2%)، والأهل والاصدقاء بنسبة (11.25%)، والصحف والكتب المحلية بنسبة (9.3%)، والبحث العلمي بنسبة (6.43%)، بينما نسبة قليلة جدًا يحصلون على المعرفة والمعلومات من القنوات الفضائية العربية والأجنبية والمحلية.

الجدول (3): نتائج معامل الارتباط كرونباخ ألفا لمحاور الدراسة، وللدراسة ككل.

المحور	عدد الفقرات (المتغيرات)	كرونباخ ألفا
الأول:	12	0.61
الثاني	12	0.7
الثالث	5	0.65
المجموع الكلي	27	0.82

توضح النتائج في الجدول أعلاه قيمة معامل ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة، إذ بلغت قيمة كرونباخ ألفا الكلية لمحاور الدراسة الثلاثة (0.82)، وهي قيمة عالية مقارنة بالحد الأدنى المقبول في هذه الدراسة، وهو (0.05%)، كما أنها مناسبة لأغراض البحث وأهدافه.

2-2-2 عرض النتائج ومناقشتها لمحاور الدراسة الثلاث:

المحور الأول: مفهوم مجتمع المعرفة وأهدافه وأدواته:

الجدول (4): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب في المحور لمدى إدراك أفراد عينة الدراسة لفقرات المحور الأول

الترتيب في المحور	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتغيرات
			اسم المحور: مفهوم مجتمع المعرفة وأهدافه وأدواته
	0.3467	1.55	المجموع الكلي للمحور الأول
7.5	0.881	1.6	201- مجتمع المعرفة هو تنمية المعرفة والقدرات لدى الأفراد عبر استخدام التقنيات الحاسوبية والمعلوماتية والقنوات الإعلامية المختلفة
9	0.931	1.72	202- مجتمع المعرفة هو التحول من التطور والتقدم القائم على الموارد الطبيعية إلى تطور وتقدم قائم على الموارد البشرية
2	0.62	1.22	203- مجتمع المعرفة هو المجتمع الذي يوظف المعرفة والمعلومة لتعزيز القدرات والمهارات الإبداعية والابتكارية لدى الأفراد
12	0.679	1.98	204- مجتمع المعرفة هو المجتمع الذي يسعى لنشر المعرفة فقط، دون توظيفها وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة للإفادة منها في مناحي الحياة كافة
6	0.845	1.53	205- مجتمع المعرفة يعني الانفتاح على الثقافة العالمية بما يكفل عدم العزلة عن العالم
5	0.784	1.44	206- يرتبط مجتمع المعرفة بالتقدم والتطور العلمي والتكنولوجي في مجال الاتصالات والمعلومات
4	0.782	1.42	207- يسهم مجتمع المعرفة في الحد من البطالة والفقر، ويعزز القدرات الإنتاجية
3	0.763	1.4	208- التعليم والبحث العلمي هما الأساس لبناء مجتمع المعرفة
7.5	0.844	1.6	209- الإنترنت من أهم أدوات بناء مجتمع المعرفة
11	0.926	1.83	210- النظام السياسي يلعب الدور الأكبر في بناء مجتمع المعرفة
10	0.891	1.77	211- الاقتصاد هو العامل الحاسم في بناء مجتمع المعرفة
1	0.514	1.15	212- الإنسان هو الأولوية في بناء مجتمع المعرفة

ويتبين من الجدول السابق أن قيم المتوسط الحسابي العام لإجابات الطلبة حول مدى معرفتهم بمفهوم مجتمع المعرفة وأهدافه وأدواته قد بلغ 1.55 بانحراف معياري 0.3467، ويمثل درجة تقدير مرتفعة تدل على موافقتهم على الفقرات التي تقيس هذا المحور.

- حظيت الفقرة التي تنص على " الإنسان هو الأولوية في بناء مجتمع المعرفة " على المرتبة الأولى بوسط حسابي (1.15)، وانحراف معياري (0.514)، وهذا يشير إلى أن غالبية المستجيبين موافقون على مبدأ مركزية الإنسان بين الأشياء جميعاً. بما يتضمنه هذا المبدأ من إدراك إنسانية المعرفة التقنية، والإيمان بأهمية الإنسان كفاعل أساسي في بناء مجتمع المعرفة وديمومته، وأن الإنسان هو منتج الإبداع الفكري والمعرفي والمادي، وأن المعرفة هي في الأصل قدرة إنسانية، لا توجد إلا في عقول البشر، العقول هي رأس المال البشري المتحرك تنموياً. وأن الناس، وليس رأس المال المادي الجامد أو المجمع هم الذين يصنعون الفرق التنموي الكبير.
 - وجاءت في المرتبة الثانية من الموافقة بمتوسط حسابي (1.22)، وانحراف معياري (0.62) الفقرة التي تنص على أن "مجتمع المعرفة هو المجتمع الذي يوظف المعرفة والمعلومة لتعزيز القدرات والمهارات الإبداعية والابتكارية لدى الأفراد". وهذا يؤكد مدى إدراك أفراد عينة الدراسة ومعرفتهم لمفهوم مجتمع المعرفة بمعناه ووظيفته ومقوماته الإنسانية والاجتماعية.
 - ولا يوافق أفراد عينة الدراسة على أن "مجتمع المعرفة هو المجتمع الذي يسعى لنشر المعرفة فقط، دون توظيفها وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة للإفادة منها في مناحي الحياة كافة"، فقد جاءت الجملة التي تقرر هذه المهمة المغلوطة لمجتمع المعرفة في المرتبة الأخيرة. إذ يقع في أذهان الشباب الجامعي أن أساس مجتمع المعرفة الحقيقي ووظيفته الأساسية هي إنتاج المعرفة وتوظيفها وتطبيقها وتبادلها بين جميع الأفراد والمجموعات. ولا شك في واقعية هذا الفهم الشبابي، فعملية تحويل المعرفة الساكنة الكامنة في عقول الناس إلى معرفة متحركة قابلة للنشر لا تتم إلا من خلال تفاعل المعرفة وتبادلها بين الأفراد والمجموعات في شتى العلاقات والتفاعلات، بالمبادأة والتعاون وحب الاطلاع. ويستتبع هذا الإدراك أن بناء مجتمع المعرفة يتطلب امتلاك القدرة على إنتاج المعرفة وتوظيفها. فليس وظيفة المعرفة العملية مجرد الحصول على المعلومات ونشرها لتحقيق أهداف معينة ومحددة، ورغم أهمية هذه الوظيفة، فإن الذي يميز مجتمع المعرفة ويحدد قدرته على الصمود والتقدم والمنافسة هو إنتاج المعرفة وتوظيفها، ويبدو هنا أن شباب العينة على وعي بالجانب التطبيقي للمعرفة، فهم يدركون الفرق الشاسع بين النظرية والتطبيق، والتميز بين عملية إنتاج المعرفة واستهلاكها. ويرون أن بناء مجتمع المعرفة بحاجة إلى تطبيق المعرفة وتوظيفها، أي ظهورها وامتدادها من الفرد المنتج، إلى المجتمع والاقتصاد والسياسة ومرافق الخدمات المختلفة، والعمل على تطويرها واستخدامها بهذا الاتساع والشمولية. فهناك إدراك شبابي يتمثل في أن الجانب التطبيقي للمعرفة هو الذي يميز المرحلة الحالية من التطور الإنساني، بعدما كانت المعرفة النظرية هي معيار الرقي الأخلاقي والفكري. وربما بفعل تأثيرات العولمة، يشارك الشباب الأردني نظراءه من شباب العالم شعارهم العالمي الذي يقف وراء إنجازهم العلمي والتقني وطموحهم الاجتماعي السياسي بأن " المعرفة قوة " (Knowledge is Power). والمعرفة قوة عندما يتم إنتاجها وتوظيفها واستخدامها وتطبيقها وتبادلها بكفاءة للإفادة منها في مناحي الحياة كافة. وهذا يفرض بناء جسور التواصل والتعاون والتضامن والتفاعل بين المؤسسات التعليمية ومواقع العمل والإنتاج، حتى يتمكن الفرد من ربط النظرية بالتطبيق لتنمية قدراته ومهاراته وفرصه العلمية والعملية.
 - ومن اللافت أن الفقرة التي تنص على أن "النظام السياسي يلعب الدور الأكبر في بناء مجتمع المعرفة" لم تأت إلا في المرتبة قبل الأخيرة، ما يدل على عدم إدراك أفراد عينة الدراسة إلى الدور الكبير الذي قد يلعبه النظام السياسي في بناء مجتمع المعرفة. وقد يُعزى ذلك إلى الوعود والمطالبات والاتلفافات الحكومية المتكررة تجاه الشباب، التي قادت إلى أزمة ثقة قائمة متعاظمة بين المواطنين والأنظمة السياسية (ساري، 2013).
- وليس أمام الحكومات إلا أيام عصبية في ما يتعلق بتحسين الوضع المعيشي والاقتصادي، وتحسين الرواتب والأجور، وخلق فرص عمل، والقضاء على معدلات البطالة المرتفعة. وسواء أكانت أزمة الثقة المجتمعية السياسية من صنع الحكومة الحالية أم بفعل تراكمات ثقيلة لسياسات وممارسات حكومات متعاقبة، فإنه يضع على الحكومة الحالية وأية حكومات قادمة عبء استعادة هذه الثقة الشبابية المجتمعية المتدهورة بازدياد. فتوفر التنمية السياسية مطلب أساسي لبناء مجتمع المعرفة ولنجاح الجهود التنموية. فعملية التنمية ذات جوانب وأبعاد متعددة، وبوتقة هذه الأبعاد هي التنمية السياسية التي تجمع كل الأبعاد الأخرى، لأن أحد أهم أهدافها تحقيق الاستقرار السياسي القائم على الشرعية وسيادة القانون واستقلال القضاء والمساواة بين جميع المواطنين، واحترام التعدد والتنوع والاختلاف داخل المجتمع، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات وغيرها من القيم الديمقراطية الحديثة. وفي حال عدم توفر الاستقرار السياسي، فإن جهود النظام السياسي تكون مقتصرة في الأغلب على الأمن والدفاع، وتغليب الهاجس الأمني على حساب الدور الثقافي المعرفي الذي تقوم به وسائل الإعلام والمؤسسات المعرفية العلمية والبحثية وغيرها.
- ويلعب النظام السياسي دوراً جوهرياً في تطوير مجتمع المعرفة أو تخلفه، ولا يقتصر على رسم السياسات ووضع الاستراتيجيات التي تحقق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتحقيق الأمن والاستقرار، أو الإشراف على الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وغيرها، بل أن دوره يمتد لتطوير البناء السياسي ذاته وتحديثه (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003). فأغلب الأنظمة السياسية العربية تدعم النمط المعرفي الذي ينسجم مع توجهاتها وأهدافها، وتقوم بتوظيفه وتسخيرها لتركيز سلطتها ولخدمة أهدافها وتطلعاتها السياسية، وتعارض الأنماط المعرفية المناهضة لتطلعاتها وأهدافها وطموحاتها بحجة المحافظة على الأمن والمصلحة الوطنية (مسعود، 2009). وهذا ما دفع أغلب الحكومات العربية إلى مضاعفة الإنفاق على الأمن والدفاع، وتقليصه على التعليم والبحث العلمي والتطوير التقني والخدمات الاجتماعية الأخرى، الأمر الذي أثر سلباً في بناء مجتمع

المعرفة بوجه خاص، والتنمية بوجه عام. كما أن سيطرة أغلب الأنظمة السياسية العربية على المؤسسات المعرفية العلمية والبحثية والفنية والأدبية والتقنية ووسائل الإعلام، وإخضاعها لاستراتيجياتها السياسية والصراع على السلطة، أسهم في تقييد حريات الباحثين، وقتل حوافز الإبداع والابتكار (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003). فما زالت المكانة الموروثة أقوى من المكتسبة، وهذا يُغلب الولاءات التقليدية الفرعية الضيقة على المؤسساتية، ويُبعد الكفاءة لصالح الوساطة والمحسوبية والعلاقات الشخصية. وفي ظل هذه البيئة التقليدية البائسة يسود العمل الفردي ويضعف العمل الجماعي، الأمر الذي يعطل تراكم الخبرات والمهارات، ويحطم القيم الإيجابية كالمثابرة والإصرار والابتكار والاجتهاد والإنتاج والإبداع (غرايبة، 2011، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003).

الجدول (5): تحديات | معوقات | بناء مجتمع المعرفة. المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لمواقف | اتجاهات عينة الدراسة

حول فقرات المحور الثاني

الترتيب في المحور	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتغيرات
اسم المحور: تحديات أو معوقات بناء مجتمع المعرفة			
	0.42	1.62	المجموع الكلي للمحور الثاني
5	0.844	1.56	3.1- غياب القيادة والإرادة السياسية التي تؤمن بالابتكار والتطوير، والقادرة على وضع التشريعات والأنظمة اللازمة لبناء مجتمع المعرفة من تحديات بناء مجتمع المعرفة.
2	0.742	1.35	3.2- يُعدّ غياب أو ضعف حريات الرأي والتعبير من أبرز التحديات التي تواجه بناء مجتمع المعرفة.
12	0.809	1.98	3.3- يُعدّ ضعف أو غياب القيم الديمقراطية مثل: مبدأ سيادة القانون من معوقات بناء مجتمع المعرفة
3	0.724	1.37	304- إن تردي الأوضاع المعيشية والاقتصادية، وارتفاع نسب البطالة والفقر يُعدّ من معوقات بناء مجتمع المعرفة
1	0.708	1.32	3.5- غياب ثقافة الحوار أو ضعفها داخل المجتمع يُعدّ من تحديات بناء مجتمع المعرفة
7	0.874	1.62	306- أغلب المناهج والمقررات والخطط الدراسية في مدارسنا وجامعاتنا تقليدية بدائية نمطية، غير مواكبة وغير مرتبطة بالحاجات والمشكلات الراهنة للفرد والمجتمع، ولا تشجع على تنمية المهارات والقدرات البحثية واللغوية والتحليل الناقد.
8	0.899	1.63	307- ضآلة الإنفاق على التطوير التقني والبحث العلمي تُعدّ من أبرز تحديات بناء مجتمع المعرفة.
11	1.345	1.96	308- التنشئة الاجتماعية لا تحفز على بناء مجتمع المعرفة.
10	0.944	1.95	309- توجهات العولمة المادية عامل معيق لبناء مجتمع المعرفة العربي.
4	0.811	1.5	310- يُعدّ ضعف أداء ودور وسائل الاتصال والإعلام المتنوعة من تحديات بناء مجتمع المعرفة.
9	0.892	1.69	311- النزعة الاستهلاكية في مجتمعاتنا العربية هي عامل يعيق بناء مجتمع المعرفة.
6	0.823	1.58	312- ثقافة الشباب المظاهرة في مجتمعاتنا العربية عامل يعيق بناء مجتمع المعرفة.

يبين الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي العام لمواقف أفراد عينة الدراسة نحو التحديات أو المعوقات التي يواجهها بناء مجتمع المعرفة قد بلغ (1.62) بانحراف معياري (0.42). وبينت النتائج أن:

- أهم تحديات بناء مجتمع المعرفة هي " غياب ثقافة الحوار داخل المجتمع أو ضعفها".

يدرك الشباب الجامعي أهمية الحوار المجتمعي، في المقام الأول. إذ توافق الأغلبية العظمى من العينة بمتوسط حسابي مقداره (1.32)، وانحراف معياري (0.708) أن غياب هذا الحوار المجتمعي هو التحدي الأول أمام بناء مجتمع المعرفة. وتعني هذه الموافقة الشبابية الغالبة أن الحوار يُعدّ وسيلة أساسية لتبادل المعارف والمعلومات والخبرات والأفكار وحل المشكلات، وتعلم المهارات وتعزيزها، وخاصة مهارات التفكير والتعبير العقلاني، والحوار أسلوب للتواصل الفكري والثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي ومن المفترض أن يؤدي إلى الابتعاد عن الجمود والتعصب، ويسمح بقبول التعدد والتنوع والاختلاف في الآراء، وأن غياب ثقافة الحوار ترتبط بازدياد حالات العنف والتطرف والإرهاب والصراع والتعصب والنزاع والكراهية في مجتمعاتنا.

وتستدعي هذه النتيجة ضرورة تفعيل ثقافة الحوار وتعزيزها في مجتمعاتنا كوسيلة للتفاهم بين المواطنين في القضايا كافة، وعلى أساس قيم التسامح واحترام التعددية وتأكيده الاعتراف بحق الآخر في التعبير، والحق في الاختلاف الفكري والسياسي والديني والمذهبي من غير إقصاء أو تهميش أو

تخويف، وأن يكون المواطنون شركاء حقيقيين بالعملية التنموية بجميع أبعادها، وأن حقوقهم وحرياتهم مضمونة ومصانة على أساس المواطنة، وليس على أسس عشائرية أو قبلية أو طائفية وغيرها. كما تدعونا جميعاً إلى الاعتراف بأن غالبية مجتمعاتنا العربية تعاني من أزمتا بنوية معقدة ناتجة عن بنية الأنظمة السياسية العربية بافتقارها إلى أسس دولة المؤسسات والقانون. وفي هذا الوضع السياسي المجتمعي التقليدي، يكمن أحد الأسباب الكبرى في انتشار الفساد. إذ يجد الفساد أشكالاً متعددة، لضعف آليات الرقابة والمساءلة والمحاسبة الجادة باشكالها الدستورية والقانونية والأخلاقية، وبانعدام الحوار المجتمعي الحر، تربة خصبة للنمو والانتشار. ويُحدّ من قدرة كثير من الأفراد على اكتساب المعرفة وإنتاجها وتوظيفها ونشرها، ويعطل قدراتهم على التفكير الحر، الذي من شأنه أن لا ينمو ويتطور بمعزل عن تنمية ثقافة الحوار في مجتمعاتنا العربية.

● وشكل غياب ضعف حريات الرأي والتعبير معوقاً إحدائاً من الدرجة الثانية بمتوسط حسابي (1.35) وانحراف معياري (0.742) أمام بناء مجتمع المعرفة. وتؤكد هذه النتيجة إدراك أفراد عينة الدراسة لأهمية حريات الرأي والتعبير في بناء مجتمع المعرفة العربي. فهم يدركون أن من دون حريات الرأي والتعبير ليس هناك نقاش ولا حوار ديمقراطي عام في فضاء حر مفتوح. وقد يؤدي غياب حرية التعبير في أي مجتمع⁽¹⁾ إلى تكوين نوع هش من المعرفة، ولكن ليس من شأنه أن يبعث على تكوين مجتمع قوي للمعرفة الديمقراطية الصلبة؛ لأن توفر الحريات الأساسية يتطلب جوهرية لبناء مجتمع المعرفة الإنسانية الحديثة، فالحرّيات الفردية والمجتمعية وحدها هي الضامنة للإبداع والابتكار، والحركة لحيوية البحث العلمي والتطوير التقني، والتغيير المجتمعي: النفوس والعقول، العلم والتعليم، الأدب والفن، العادات والتقاليد، الاتصال والإعلام... الخ. وغياب حرية الرأي والتعبير أو ضعفها، وضعف ثقافة الحوار في مجتمعاتنا العربية تُعدّان أحد أهم أسباب هشاشة البنى المعرفية والفكرية، وهجرة العقول.

● ومن اللافت أن ضعف غياب القيم الديمقراطية قد جاءت في المرتبة الأخيرة من المعوقات التي تواجه بناء مجتمع المعرفة. فلم يؤيد أفراد العينة بمتوسط حسابي (1.98)، وانحراف معياري (0.809) على الفقرة التي تنص على "أن غياب أو ضعف القيم الديمقراطية مثل: مبدأ سيادة القانون من معيقات بناء مجتمع المعرفة" (تماماً مثل عدم موافقتهم على الفقرة التي تنص على أن النظام السياسي يلعب الدور الأكبر في بناء مجتمع المعرفة في فقرات المحور الأول من الدراسة، التي حصلت أيضاً على درجة متدنية من الموافقة، إلا أنها تعارض مع موافقتهم الكبيرة في المحور الثاني بأن غياب حريات الرأي والتعبير أو ضعفها هي في مرتبة متقدمة من التحديات). وربما ترجع هذه النسبة المتدنية من الموافقة الشبابية على أن القيم الديمقراطية تفتقر عاملاً معوقاً، لا عاملاً معيئاً، أمام بناء مجتمع المعرفة إلى أزمة الديمقراطية العربية نفسها. إذ تسود الشباب الأردني أزمة ثقة متعاطمة في الديمقراطية الهشة التي تنادي بها الأنظمة السياسية للتنمية السياسية، بينما يخبرها الشباب واقعياً، بالتجربة والممارسة، بأنها ليست إلا شعارات تجميلية شكلية خجولة دون مضمون فعلياً حقيقياً (ساري وشومر، 2018).

وعلى أن نؤكد أن سيادة القانون هي ما يميز الدول المتقدمة الناجحة في خدمة مواطنيها وحماية حقوقهم، وهي الأساس الحقيقي الذي تُبنى عليه الديمقراطيات والاقتصادات المزدهرة والمجتمعات المنتجة، وهي الضامن للحقوق الفردية والعامة، والكفيل بتوفير الإطار الفاعل للإدارة العامة التي تعتمد العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، والباقي لمجتمعات آمنة وعادلة، فمن الصعب تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق الخطط التنموية إن لم نضمن سيادة القانون على الجميع، أفراداً ومؤسسات وسلطات (ابن الحسين، 2016).

● أما الفقرة التي تنص على "التنشئة الاجتماعية لا تحفز على بناء مجتمع المعرفة"، فقد جاءت في المرتبة قبل الأخيرة بمتوسط حسابي مقداره (1.96)، وانحراف معياري (1.345)، أي أن غالبية أفراد عينة الدراسة غير مدركين، ولا يعلمون بأن التنشئة الاجتماعية تُعدّ من أهم مقومات بناء مجتمع المعرفة، فهي العملية التي يكتسب الأفراد من خلالها المعرفة والمهارات والمواقف والاتجاهات والقيم والدوافع والأنماط التي تؤثر في تكيفهم مع بيئتهم الطبيعية والاجتماعية والثقافية. وإذا كانت التنشئة الاجتماعية بأدواتها المختلفة (كالأسرة، والمؤسسات التعليمية، ودور العبادة، ووسائل الإعلام، والرأي العام، ومكان العمل وغيرها) لها تأثير كبير في نمو طرق التفكير لدى الأفراد وتطورها، وفي إكسابهم القيم والاتجاهات والمعارف والمهارات، فلا بد أن يكون للتنشئة دورٌ كبيرٌ في بناء مجتمع المعرفة. إن أدوات التنشئة الاجتماعية المختلفة كرسّت لدى الأفراد نمطية التفكير التي تخوف الأفراد من كل جديد والخروج على المألوف، وعدم التعمق في الأحداث والأفكار والأشياء، والاكتفاء بما يبدو على السطح منها. وعليه، فقدان القدرة على إدراك الصورة الكلية والرؤية الكاملة للحقائق والأحداث. ولا ننسى أن أدوات التنشئة الاجتماعية تعرضت إلى أزمتا وتغيرات ومؤثرات عديدة، جعلتها أقل تأثيراً في عملية إعداد الأفراد وتأهيلهم، وخاصة عمليات التحديث والتطوير الهائل والمتسارع في المجال التكنولوجي ووسائل الاتصال والإعلام التي تتطلب أن يكون الأفراد مزودين بالقدرات والمهارات للتعامل معها، والإفادة منها وحسن توظيفها.

⁰¹ حرية التعبير تتضمن حرية التفكير، وحرية الصحافة، وحرية الوصول إلى المعلومات، وحرية انتقال المعلومات والبيانات.

الجدول (6): المحور الثالث: مقترحات | تصورات مستقبلية لبناء مجتمع المعرفة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لتصورات

عينة الدراسة حول محور الدراسة الثالث:

الترتيب في المحور	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتغيرات
			اسم المحور: مقترحات أو تصورات مستقبلية لبناء مجتمع المعرفة
	0.46	1.32	المجموع الكلي للمحور الثالث
1.5	0.682	1.31	401- إقرار حرية الرأي والتعبير، وحرية الصحافة والإعلام ضرورة ملحة لبناء مجتمع المعرفة
1	0.649	1.26	402- تطوير نظم تعليمية وفقاً لمتطلبات سوق العمل
5	0.79	1.41	403- زيادة موازنات الدولة والقطاع الخاص لمراكز الأبحاث والتطوير والتدريب، وخاصة مراكز الإبداع والابتكار البحثي، وزيادة الأعمال، والمنتجات العلمية، تُعدّ من ضرورات بناء مجتمع المعرفة
1.5	0.71	1.31	404- التركيز على التعليم والتدريب المهني والتقني والفني يُعدّ من ضرورات بناء مجتمع المعرفة
4	0.72	1.33	405- تعزيز الشراكة بين مراكز البحث والتطوير، ومؤسسات المال والأعمال يُعدّ من ضرورات بناء مجتمع المعرفة

• يتضح من النتائج أعلاه، أن "تطوير نظم تعليمية وفقاً لمتطلبات سوق العمل" هو المقترح الأول، بمتوسط حسابي (1.26) وانحراف معياري (0.649)، الذي يتقدم به الشباب لبناء مجتمع المعرفة. وقد تُعزى هذه الأولوية العملية التي تعطيها الشريحة الشبابية إلى تطوير النظم التعليمية إلى ما يخبره من معاناة معظم المؤسسات التعليمية لدينا من أزمة ثقة تتمثل في ضعف قدرتها على تلبية المطلب الاجتماعي في تعليم متميز ونوعي، وضعف مخرجات أو كفايات البرامج الأكاديمية لمختلف التخصصات الجامعية، وهكذا عدم تلبية متطلبات سوق العمل المنافس وحاجاته. ولعل أبرز أسباب هذه المعاناة تتمثل في التوسع الكمي الكبير في أعداد الطلبة المتحقين بالتعليم العالي وتفاقم ظاهرة بطالة خريجي التعليم العالي. إن أنظمة التعليم لأغلب الدول العربية أخفقت في توطئ رأس مال بشري معرفي يتمتع بكفاءة عالية وقادرة على المشاركة في اقتصاد المعرفة. وإن بعض البلدان العربية لديها المال، وبعضها لديها الكثافة السكانية، ولكن ليس لديها القدرة على تطوير التعليم.

إن ربط التوسع في التعليم العالي بحاجات سوق العمل المنافس ومتطلباته، وقيام تعاون بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل أو مواقع الإنتاج، وتجديد فروع التعليم الجامعي، وغيرها من التدابير المهمة والضرورية لا تكفي وحدها -على الرغم من أهميتها- في معالجة هذه الظاهرة، فالمسألة مرتبطة بإصلاح التعليم المدرسي، وذلك بإكساب الطلبة في المدارس مهارات وخبرات متنوعة، وتدريبهم على التفكير المستقل والإبداع، الأمر الذي من شأنه تأهيلهم لمواصلة تعليمهم العالي بكفاءة وقدرة وإبداع. ومرتبطة أيضاً ببنية العصر والاقتصاد السائد فيه، ونوع القيم التي تسود ميادين الثقافة والمعرفة والاقتصاد والسياسية والتطور التكنولوجي وغيرها.

ويتطلب تطوير المنظومة التعليمية في جامعاتنا إعداد الطلبة للعمل كفريق، الأمر الذي يستوجب القدرة على التعاون وإظهار روح العمل الجماعي، والقدرة على التكيف مع أدوار ومسؤوليات متنوعة، والتمكين من اكتساب مهارات الحوار وأدواته وأساليبه. كما يتطلب - وخاصة في ظل انتشار وسائل الإعلام والاتصال الحديثة- تبني قيم التسامح وقبول الآخر ونشرها في ممارسات التعليم والتدريس، وهذا يستوجب بالضرورة تطوير وتجديد مستمر في مضامين المناهج والبرامج، وطرق التدريس وتقنياته، وأساليب التقييم ونظم الجودة والنوعية... المنبثقة جميعاً من رؤية عصرية كلية للتحويل المجتمعي (بوسينة، 2009).

• ولم تحظ مقترحات "زيادة موازنات الدولة والقطاع الخاص لمراكز الأبحاث والتطوير والتدريب، وخاصة مراكز الإبداع والابتكار البحثي، وزيادة الأعمال، والمنتجات العلمية، تُعدّ من ضرورات بناء مجتمع المعرفة" بمرتبة متقدمة، وإنما جاءت في المرتبة الأخيرة من المقترحات الشبابية. ورغم أهمية هذه المتطلبات، فإن أغلب أفراد عينة الدراسة غير موافقين على أن الإنفاقات المالية المجردة للجامعات والمراكز العلمية، مهما تعاظمت مستقبلاً، قادرة فعلاً على بناء مجتمع المعرفة الحديث. ويعني هذا المقترح أن الشباب يرى أن رأس المال الاقتصادي المادي (الإنتاج، الدخل، الدينار، الدولار... الخ) منفصل عن رأس المال الثقافي الاجتماعي (البشر، العقول، الثقة، الإبداع، الابتكار... الخ) من شأنه أن يبعث في المجتمع العربي على زيادة الاستهلاك وليس الإنتاج، ولا يمكن الثقة به بديلاً تنموياً جدياً لبناء مجتمع المعرفة العربي المستقبلي.

2-2-3 نتائج اختبار (T.test) لتعرّف الفروقات الإحصائية لأفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس لمحاوَر الدراسة:

الجدول (7): نتائج اختبار (T.test) بحسب متغير الجنس لمحاوَر الدراسة

Independent Samples Test							
		اختبارت لتساوي المتوسطات الحسابية					
مستوى الثقة 95%		الفرق بين الخطأ المعياري	الفرق بين المتوسطات	قيمة الدلالة	قيمة F	قيمة t	
الحد الأدنى	الحد الأعلى						
0.055	-0.10	0.040	-0.023	0.562	309	-0.58	المتوسط للمحور الأول
0.022	-0.17	0.048	-0.073	0.133	309	-1.508	المتوسط للمحور الثاني
0.036	-0.17	0.052	-0.067	0.198	309	-1.289	المتوسط للمحور الثالث

تظهر النتائج المبينة في الجدول أعلاه عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث لمحاوَر الدراسة، اعتماداً على عدم معنوية قيم (ت) المحسوبة الظاهرة في الجدول عند مستوى دلالة (0.05). الأمر الذي يؤكد صحة الفرضية الأساسية للدراسة.

2-2-4 اختبار ANOVA لمحاوَر الدراسة

الجدول (8): اختبار ANOVA بحسب متغير العمر لمحاوَر الدراسة:

ANOVA						
مستوى الدلالة	قيمة f	متوسط المربعات	قيمة df	مجموع المربعات		
.071	2.367	.281	3	.842	بين المجموعات	المتوسط للمحور الأول
		.119	307	36.425	داخل المجموعات	
			310	37.267	المجموع	
.326	1.159	.208	3	.625	بين المجموعات	المتوسط للمحور الثاني
		.180	307	55.179	داخل المجموعات	
			310	55.804	المجموع	
.554	.697	.147	3	.440	بين المجموعات	المتوسط للمحور الثالث
		.210	307	64.569	داخل المجموعات	
			310	65.009	المجموع	

يظهر الجدول (8) نتائج تحليل التباين الأحادي لمحاوَر الدراسة بحسب متغير العمر، وتشير قيمة (ف) المحسوبة إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (5%)، الذي يشير إلى أن اتجاهات الطلبة نحو مجتمع المعرفة والتحديات والمقترحات لا يتغير بتغير عمر الطالب الجامعي.

الجدول (9): اختبار ANOVA بحسب متغير الكلية لمحاوَر الدراسة:

ANOVA						
مستوى الدلالة	قيمة f	متوسط المربعات	قيمة df	مجموع المربعات		
.008	2.805	.324	7	2.268	بين المجموعات	المتوسط للمحور الأول
		.116	303	34.999	داخل المجموعات	
			310	37.267	المجموع	
.052	2.021	.356	7	2.489	بين المجموعات	المتوسط للمحور الثاني
		.176	303	53.314	داخل المجموعات	
			310	55.804	المجموع	
.005	2.934	.590	7	4.127	بين المجموعات	المتوسط للمحور الثالث
		.201	303	60.882	داخل المجموعات	
			310	65.009	المجموع	

يبين الجدول (9) وجود فروقات ذات دلالة إحصائية لمحاور الدراسة بحسب متغير الكلية في المحاور الأول والثالث، فيما لم تظهر النتائج فروقات ذات دلالة إحصائية في محور الدراسة الثاني مرتبط بالكلية التي يدرس بها الطالب، مما ينفي صحة الفرضية الأساسية للدراسة. ولمعرفة لصالح أي كلية تعود الفروقات تم إجراء اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية.

الجدول (10): نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لتحديد مصادر الفروق في المتغيرات الدالة إحصائياً لمحاور الدراسة تبعاً لمتغير الكلية

Multiple Comparisons					
المتغيرات	Dependent Variable	الفرق بين المتوسطات (I-J)	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة	
المحور الأول	الأدب والفنون	الأعمال	.06240	.027	
	العلوم	العلوم	.07996	.001	
	الأعمال	الهندسة	.06749	.021	
	الصيدلة	العلوم	.08750	.015	
	العلوم	الصيدلة	.08750	.015	
	الهندسة	الهندسة	.08400	.000	
	الهندسة	الأعمال	.06749	.021	
	الهندسة	العلوم	.08400	.000	
	الأدب والفنون	الأعمال	.08230	.001	
	الأدب والفنون	العلوم	.10546	.017	
المحور الثالث	تكنولوجيا المعلومات	الأعمال	.12404	.024	
	الأدب والفنون	الأعمال	.08230	.001	
	التمريض	التمريض	.15182	.009	
	الصيدلة	الصيدلة	.09471	.020	
	الهندسة	الهندسة	.08901	.013	
	الأعمال	الأعمال	.15182	.009	
	العلوم	العلوم	.16553	.022	
	تكنولوجيا المعلومات	الأعمال	.17794	.022	
	الصيدلة	الصيدلة	.09471	.020	
	الأدب والفنون	الأدب والفنون	.10546	.017	
	التمريض	التمريض	.16553	.022	
	الهندسة	الهندسة	.08901	.013	
	تكنولوجيا المعلومات	الأدب والفنون	.12404	.024	
	التمريض	التمريض	.17794	.022	
	الأعمال	الأعمال	.15182	.009	
	العلوم	العلوم	.16553	.022	

*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

أظهرت النتائج أن هنالك فروقات ذات دلالة إحصائية تابعة لمتغير الكلية في المحورين الأول والثالث من محاور الدراسة، حيث كانت قيمة $\alpha \leq 0.05$. وعند مقارنة النتائج على مستوى كل كلية، تبين أن هنالك فروقات ذات دلالة إحصائية بين طلبة كلية الآداب والفنون وطلبة كليتي الأعمال والعلوم، حيث كانت هذه الفروقات لصالح طلبة كليتي الأعمال والعلوم (موافقتهم على المحور الأول أعلى من موافقة طلبة كلية الآداب والفنون). وأظهرت النتائج أن هنالك فروقات ذات دلالة إحصائية بين طلبة كلية الهندسة وطلبة كلية الأعمال (طلبة كلية الأعمال أكثر موافقة على المحور الأول)، وهنالك فروقات بين طلبة كليتي الصيدلة والعلوم لصالح طلبة كلية العلوم. وكانت الفروقات في المحور الثالث بين طلبة كلية الأعمال وكل من طلبة كلية الآداب والفنون، وطلبة كلية التمريض، وطلبة كلية الصيدلة، وطلبة كلية الهندسة، حيث كانت الفروقات لصالح طلبة كلية الأعمال (أكثر موافقة على بنود المحور الثالث من باقي الطلبة).

الجدول (11): اختبار ANOVA حسب متغير السنة الدراسية لمحاو الدراسة:

ANOVA					
مستوى الدلالة	قيمة f	متوسط المربعات	قيمة df	مجموع المربعات	
.389	1.036	.125	4	.498	بين المجموعات
		.120	306	36.769	داخل المجموعات
			310	37.267	المجموع
.826	.375	.068	4	.273	بين المجموعات
		.181	306	55.531	داخل المجموعات
			310	55.804	المجموع
.591	.702	.148	4	.591	بين المجموعات
		.211	306	64.418	داخل المجموعات
			310	65.009	المجموع

لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية حسب متغير السنة الدراسية للطالب، وتشير قيمة (ف) المحسوبة إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (5%)، الذي يشير إلى أن اتجاهات الطلبة نحو مجتمع المعرفة والتحديات والمقترحات لا يتغير تبعاً للسنة الدراسية الملتحق بها الطالب (سنة أولى، ثانية، ثالثة، رابعة، ...).

الجدول (12): اختبار ANOVA حسب متغير الدخل الشهري للأسرة لمحاو الدراسة:

ANOVA					
مستوى الدلالة	F قيمة f	متوسط المربعات	قيمة df	مجموع المربعات	
.498	.844	.102	4	.407	بين المجموعات
		.120	306	36.861	داخل المجموعات
			310	37.267	المجموع
.998	.033	.006	4	.024	بين المجموعات
		.182	306	55.779	داخل المجموعات
			310	55.804	المجموع
.491	.856	.180	4	.720	بين المجموعات
		.210	306	64.289	داخل المجموعات
			310	65.009	المجموع

لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية حسب متغير الدخل الشهري للأسرة لمحاو الدراسة، وتشير قيمة (ف) المحسوبة إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (5%)، الذي يشير إلى أن اتجاهات الطلبة نحو مجتمع المعرفة والتحديات والمقترحات لا يتغير حسب فئة الدخل الشهري للأسرة الطالب.

الجدول (13): اختبار ANOVA حسب متغير المستوى التعليمي للأب لمحاو الدراسة:

ANOVA					
مستوى الدلالة	قيمة f	متوسط المربعات	قيمة fd	مجموع المربعات	
.629	.648	.078	4	.313	بين المجموعات
		.121	306	36.954	داخل المجموعات
			310	37.267	المجموع
.226	1.423	.255	4	1.019	بين المجموعات
		.179	306	54.785	داخل المجموعات

			310	55.804	المجموع	
.350	1.113	.233	4	.932	بين المجموعات	المتوسط للمحور الثالث
		.209	306	64.077	داخل المجموعات	
			310	65.009	المجموع	

لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية حسب متغير المستوى التعليمي لوالد الطالب المستجيب، وتشير قيمة (ف) المحسوبة إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (5%)، الذي يشير إلى أن اتجاهات الطلبة نحو مجتمع المعرفة والتحديات والمقترحات لا يتغير حسب المستوى التعليمي لوالد الطالب/الطالبة.

الجدول (14): اختبار ANOVA حسب متغير المستوى التعليمي للأم لمحاور الدراسة:

ANOVA						
مستوى الدلالة	قيمة f	متوسط المربعات	قيمة df	مجموع المربعات		
.915	.240	.029	4	.117	بين المجموعات	المتوسط للمحور الأول
		.121	306	37.151	داخل المجموعات	
			310	37.267	المجموع	
.527	.799	.144	4	.577	بين المجموعات	المتوسط للمحور الثاني
		.180	306	55.227	داخل المجموعات	
			310	55.804	المجموع	
.634	.640	.135	4	.539	بين المجموعات	المتوسط للمحور الثالث
		.211	306	64.470	داخل المجموعات	
			310	65.009	المجموع	

لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية حسب متغير المستوى التعليمي لوالدة الطالب المستجيب، وتشير قيمة (ف) المحسوبة إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (5%)، الذي يشير إلى أن اتجاهات الطلبة نحو مجتمع المعرفة والتحديات والمقترحات لا يتغير حسب المستوى التعليمي لوالدة الطالب/الطالبة.

الجدول (15): اختبار ANOVA حسب متغير مكان إقامة الأسرة لمحاور الدراسة:

ANOVA						
مستوى الدلالة	قيمة f	متوسط المربعات	قيمة df	مجموع المربعات		
.302	1.203	.145	2	.289	بين المجموعات	المتوسط للمحور الأول
		.120	307	36.940	داخل المجموعات	
			309	37.229	المجموع	
.538	.622	.112	2	.225	بين المجموعات	المتوسط للمحور الثاني
		.181	307	55.437	داخل المجموعات	
			309	55.662	المجموع	
.056	2.909	.604	2	1.207	بين المجموعات	المتوسط للمحور الثالث
		.207	307	63.697	داخل المجموعات	
			309	64.904	المجموع	

يظهر الجدول (15) نتائج تحليل التباين الأحادي لمحاور الدراسة بحسب مكان إقامة الطالب (مدينة، قرية/بادية)، وتشير قيمة (ف) المحسوبة إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (5%)، الذي يشير إلى أن اتجاهات الطلبة نحو مجتمع المعرفة والتحديات والمقترحات لا يتغير حسب مكان سكن الطالب/الطالبة.

خاتمة

ما زالت أغلب الدول العربية بعيدة عن بناء مجتمع المعرفة المنشود، وهذا يعكس الواقع المأزوم الذي تعيشه أغلب المجتمعات العربية، وانعكاس هذه الأزمات على المجالات والبنى السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية داخلها. فبناء مجتمع المعرفة مرهون بتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والقدرة على مواكبة الثورة التقنية، وأن تكون مجتمعاتنا قادرة على إنتاج المعرفة وتوظيفها واستثمارها، وليس مجرد مجتمعات مستهلكة ومتلقية للمعارف. فمثلاً الاستثمار في التكنولوجيا وحده لا يكفي لتعزيز تنافسية الاقتصاديات العربية واستدامتها، فمن دون الخبرات والمهارات والمعارف اللازمة لاستخدام هذه التكنولوجيا وتوظيفها ودفع عجلة الابتكار والإبداع، لن تتمكن الدول العربية من تعزيز قدراتها التنافسية لصناعاتها، وهكذا دفع عجلة التنمية فيها، وقد بحثت الدراسة في تحديات بناء مجتمع المعرفة الأردني من منظور طلابي وخلصت إلى النتائج الآتية:

- كشفت الدراسة عن إدراك أفراد عينة الدراسة لمفهوم مجتمع المعرفة المتمثل في أنه المجتمع الذي يوظف المعرفة والمعلومة لتعزيز القدرات والمهارات الإبداعية والابتكارية لدى الأفراد.
- إن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة لا يعلمون بأن النظام السياسي يلعب الدور الأكبر في بناء مجتمع المعرفة، وأن الاقتصاد هو العامل الحاسم في بناء مجتمع المعرفة.
- خلصت الدراسة إلى أن الفقرة التي تنص على "يعدّ غياب حريات الرأي والتعبير أو ضعفها من أبرز التحديات التي تواجه بناء مجتمع المعرفة"، والفقرة التي تنص على "غياب ثقافة الحوار أو ضعفه داخل المجتمع يُعدّ من تحديات بناء مجتمع المعرفة"، يُعدّان أهم معيقات بناء مجتمع المعرفة من وجهة نظر أغلبية أفراد عينة الدراسة.
- يرى أغلب أفراد عينة الدراسة أن "تطوير نظم تعليمية وفقاً لمتطلبات سوق العمل" من ضرورات بناء مجتمع المعرفة.
- يرى أغلب أفراد عينة الدراسة أن زيادة موازنات الدولة والقطاع الخاص لمراكز الأبحاث والتطوير والتدريب، وخاصة مراكز الإبداع والابتكار البحثي، وريادة الأعمال، والمنتجات العلمية، لا تُعدّ من ضرورات بناء مجتمع المعرفة.
- أظهرت الدراسة وجود فروقات ذات دلالة إحصائية حسب متغير الكلية فقط.

التوصيات

1. ترسيخ قيم الديمقراطية وتعزيزها وتمكين المواطنين، مما يساهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات العربية.
2. مراعاة متطلبات ضمان الجودة والنوعية ومعاييرها في المؤسسات التعليمية، وأن تستند إلى رؤية إنسانية بدلاً من الإجراءات الورقية المتبعة الآن، وإلى مواءمة نتائج التعلم والتعليم مع حاجات سوق العمل ومتطلباته، ومع التحولات المعرفية السريعة.
3. بناء برامج ومشروعات ورؤى وطنية واضحة لنشر الوعي المجتمعي بأهمية بناء مجتمع المعرفة ومتطلبات التحول إليه، وضرورة تفعيل الشراكة الحقيقية بين جميع المؤسسات والقطاعات الوطنية، مدعومة بإرادة سياسية حقيقية لضمان تلبية متطلبات مجتمع المعرفة.
4. إن ما يكفل بناء مجتمع المعرفة هو ليس نقل المعرفة أو استيرادها، وإنما إنتاجها وتطبيقها محلياً، فليست القوة في المعرفة، وإنما في صناعة المعرفة وتطبيقها، أي التحول في موضوع المعرفة من الاستيراد إلى الإنتاج.

المصادر والمراجع

- أحمد، هـ. (2013). *الفجوة الرقمية*. مقالة علمية منشورة بتاريخ 10-11-2013 على الموقع الإلكتروني: <https://www.alukah.net/culture/0/62352>
- أحمد، ف. (2017). *الشباب العربي والتحديات الراهنة التي تواجهه لبناء مجتمع المعرفة*. مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 28، 267-276.
- أحمد، م. (2008). *دور التعليم العالي في مواجهة تحديات تأسيس مجتمع المعرفة في مصر*. مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، 68(1)، 121-122.
- تقرير التنمية الإنسانية العربية. (2002). *خلق فرص للأجيال القادمة*. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- تقرير التنمية الإنسانية العربية. (2003). *نحو إقامة مجتمع المعرفة*. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- تقرير المعرفة العربي للعام. (2009). *نحو تواصل معرفي منتج*. المكتب الإقليمي للدول العربية، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم.

- تيزيني، ط. (2000). من الحداثة إلى ما بعد الحداثة – الإطار النظري المفاهيمي إشكالية ونقد. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الخامس لكلية الآداب والفنون 7-5 ديسمبر 1999، بعنوان: الحداثة وما بعد الحداثة، 30-43.
- الجنحاني، أ. (2000). نقد خطاب الحداثة في الوطن العربي. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الخامس لكلية الآداب والفنون 7-5 ديسمبر 1999، بعنوان: الحداثة وما بعد الحداثة، 86-111.
- الجوهري، ع. (2013). الإنترنت وسد الفجوة المعرفية في العالم العربي: دراسة استطلاعية عن توجهات القراءة في بيئة الإنترنت ودورها في بناء مجتمع المعرفة. مجلة علم، 12، 113-161.
- ابن الحسين، ع. (2016). سيادة القانون أساس الدولة المدنية. الورقة النقاشية السادسة، <http://www.pm.gov.jo/content/1477261641> /الورقة-النقاشية-السادسة.html
- حمزاوي، ع. (2018). أين نحن من مجتمع المعرفة؟ صحيفة القدس العربي، 25 يونيو 2018، <https://www.alquds.co.uk/%EF%BB%BF> أين-نحن-من-مجتمع-المعرفة؟
- ساري، س. (2013). التماسك الاجتماعي واستقرار المسار التنموي: تقييم السياسات ونقد الممارسات. الأردن: دار البركة للنشر والتوزيع.
- ساري، س.، وشومر، ت. (2018). الشباب الأردني والتنمية السياسية: دراسة مسحية للتحويلات والاتجاهات والممارسات. مجلة شؤون اجتماعية، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 137(35)، 119-148.
- بو سنيّة، أ. (2009). التربية العربية وتحديات العولمة. (ط1). عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع.
- شناعة، ص.، والطراونة، م. (2012). رؤية تربوية مقترحة لسمات التعليم الجامعي المستقبلي في الجامعات الأردنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة. مجلة العلوم التربوية والنفسية، البحرين، 13(4)، 513-534.
- صبرينة، ب. (2014). المعالم الأساسية لمجتمع المعرفة في ظل التنمية المستدامة. مجلة المفكر، الجزائر، 11، 521-542.
- عبد الصادق، ع. (2019). مانويل كاستلز: سوسيولوجي الاتصالات ومنظر المجتمع الشبكي. مجلة ذوات، (56)، 154-162.
- العبدالله، م. (2007). مستلزمات البنية الاجتماعية والاقتصادية لإقامة مجتمع المعرفة في الوطن العربي. كتابات معاصرة، 65.
- عبدالله، م. (2000). تجربة الحداثة: من الوعود إلى البدائل. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الخامس لكلية الآداب والفنون 7-5 ديسمبر 1999، بعنوان: الحداثة وما بعد الحداثة، 44-52.
- علي، ن. (2005). الفجوة الرقمية. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- غدنز، أ. (2005). علم الاجتماع. (ط4). بيروت: المنظمة العربية للترجمة ومركز دراسات الوحدة العربية.
- غرايبة، إ. (2011). مجتمع المعرفة. جريدة الغد الأردنية. <https://alghad.com> /مجتمع-المعرفة/
- الفرجاني، ن. (2014). نحو تأسيس مجتمع المعرفة في مصر. <http://www.acrseg.org/2474>
- مجتمع المعرفة العربي ودوره في التنمية. (2015). ضمن سلسلة دراسات يصدرها مجلس البحث العلمي في جامعة الملك عبدالعزيز/ جدة، بعنوان نحو مجتمع المعرفة.
- مسعود، س. (2009). تحديات التنمية العربية. (ط1). الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- وكيبيديا. <https://ar.wikipedia.org/wiki/معرفة>

References

- Abdul, S. (2019). Manuel Castells: The Sociology of Communications and the Perspective of the Networked Society. *Zawat Magazine*, (56), 154-162.
- Ahmed, F. (2017). Arab youth and the current challenges facing them to build a knowledge society. *The Researcher in Human and Social Sciences Journal*, Kassidi M University Ouargla, Algeria, (28), 267-276.
- Ahmed, H. (2013). *The digital divide*. Retrieved from <https://www.alukah.net/culture/0/62352>.
- Ahmed, M. (2008). The role of higher education in facing the challenges of establishing a knowledge society in Egypt. *Journal of the College of Education*, Mansoura University, 68(1), 2- 121.
- Al-Abdullah, M. (2007). The requirements of the social and economic structure to establish a knowledge society in the Arab world. *Contemporary Writings*, (65). <http://site.iugaza.edu.ps/tissa/files/2010/02/7.pdf>
- Al-Farajani, N. (2014). *Towards Establishing a Knowledge Society in Egypt*. Retrieved from <http://www.acrseg.org/2474>.
- Ali, N. (2005). *The digital divide*. Knowledge World Series. Kuwait: The National Council for Culture and Arts.
- Arab Human Development Report. (2002). *Create opportunities for future generations*. United Nations Development Program.

- Arab Human Development Report. (2003). *Towards establishing a knowledge society*. United Nations Development Program.
- Arab Knowledge Report for the year. (2009). *Towards productive cognitive communication*. The Regional Office for Arab Countries, and the Mohammed bin Rashid Al Maktoum Foundation.
- Arab knowledge society and its role in development. (2015). Within a series of studies issued by the Scientific Research Council at King Abdulaziz University, Jeddah titled Toward a Knowledge Society.
- Bu Sneina, A. (2009). *Arab education and the challenges of globalization*. (1st ed.). Amman: Dar Al-Faris for Publishing and Distribution.
- Ebrahim, A. (2000). Postmodernity: A look at the history of the concept. *A working paper submitted to the Fifth Scientific Conference of the Faculty of Arts, 5-7 December 1999, entitled: Modernism and Postmodernism*, 53-69.
- El Gohary, A. (2013). The Internet and Bridging the Knowledge Gap in the Arab World: An Exploratory Study on Reading Trends in the Internet Environment and Their Role in Building a Knowledge Society. *Ilam journal*, 12, 113-161.
- Gaddens, A. (2005). *Sociology*. (4th ed.). Beirut: The Arab Organization for Translation and the Center for Arab Unity Studies.
- Gharaibeh, I. (2011). The knowledge society. *Al-Ghad Jordanian Newspaper*. <https://alghad.com/مجتمع-المعرفة/>
- Hamzawy, A. (2018). Where are we from the knowledge society? *Al-Quds Al-Arabi Newspaper*. <https://www.alquds.co.uk/%EF%BB%BFأين-نحن-من-مجتمع-المعرفة/>
- Ibn Al Hussein, A. (2016). *The rule of law is the basis of the civil state*. Sixth Discussion Paper, <http://www.pm.gov.jo/content/1477261641الورقة-النقاشية-السادسة.html>
- Janhani, A. (2000). *Criticism of modernity rhetoric in the Arab world*. *A working paper submitted to the Fifth Scientific Conference of the Faculty of Arts, 5-7 December 1999, entitled: Modernity and Postmodernism*, 86-111.
- Masoud, S. (2009). *Arab development challenges*. (1st ed.). Amman: Al Shorouk Publishing and Distribution House.
- Obaidullah, M. (2000). Modernity Experience: From Promises to Alternatives. *A working paper submitted to the Fifth Scientific Conference of the Faculty of Arts, December 5-7, 1999, entitled: Modernity and Postmodernity*, 44-52.
- Sabrinah, B. (2014). The basic features of a knowledge society considering sustainable development. *Al-Mofakir journal, Algeria*, 11, 521-54.
- Sari, S. (2013). *Social cohesion and the stability of the development path: evaluation of policies and criticism of practices*. Amman: Dar Al-Baraka for Publishing and Distribution.
- Sari, S., & Shomar, T. (2018). Jordanian Youth and Political Development: A Survey of Transformations - Trends - and Practices. *Social Affairs Magazine, Sharjah, United Arab Emirates*, 137(35), 119-148.
- Shana, S., & Tarawneh, M. (2012). A proposed educational vision for the features of future university education in Jordanian universities in light of the requirements of the knowledge society. *Journal of Educational and Psychological Sciences, Bahrain*, 13(4), 513-534.
- Tizine, T. (2000). From modernity to postmodernity - the conceptual theoretical framework, problematic and criticism. *A working paper presented to the Fifth Scientific Conference of the Faculty of Arts, 5-7 December 1999, entitled: Modernity and Postmodernity*, 30-43.
- Wikipedia, <https://ar.wikipedia.org/wiki/معرفة>